مركز اقليم كوردستان – العراق في السياسة العالمية : حالة عدم اليقين؟
Iraqi Kurdistan Region's Position in World Politics: The Uncertinality?

الدكتور شيرزاد أحمد أمين النجار[١]
(Dr Sherzad A.Ameen al-Najjar)

١ – تمهيد

يشهد العالم ومنذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين تغييرات داينميكية متواصلة في بنية وهيكلية المجتمع الدولي world community انتجت تحولات جذرية في اسس النظام الدولي world system.ان سقوط جدار برلين ١٩٨٩وانهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩٠ كانا فرصة للمناداة بوجوب تأسيس نظام جديد للعالم ينسجم مع تلك التغييرات . ولهذا فقد نادى الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش الاب) في نيسان ١٩٩٠ الى قيام هذا النظام الجديد الذي أسماه ب (نظام عالمي جديد New World Order)[٢] والذي يجب ان يستند على دعامتين أساسيتين هما : **مبادىء حقوق الانسان ومبادىء الديمقراطية**.[٣] وفي خضم هذه الحركة الداينميكية واجهت الدولة (كفاعل وحيد في العلاقات الدولية) ولاول مرة منذ تاسيسها كدولة وطنية nation – state[٤] على اثر معاهدة (وستفاليا Westphalia) سنة ١٦٤٨، تحديا قويا من قبل وحدات اخرى للمجتمع الدولي أخذت تحتل مساحة مهمة في ساحة العلاقات الدولية . ومن هذه الوحدات : المنظمات الدولية الحكومية ، المنظمات الدولية غير الحكومية ، وحدات أقل من الدولة sub-national، وحدات أكبر من الدولة supranational. ان هذه الوحدات يمكن جمعها ضمن اطار مصطلح علمي محدد هو (الفاعلون من غير الدول Non-State Actors). ولكن الى جانب هذا المصطلح ، ظهر مصطلح اخر في علم السياسة للتعبير عن حالة

جديدة في المجتمع الدولي وهذا المصطلح هو (الفاعلون العنيفون من غير الدول Violent Non-State Actors) أو " الفاعلون ذوو الهوية المتمايزة Identitary Actors" .[٥] ان دور هذا النوع من الفاعلين قد ازداد بحيث ان الباحثة (جولي حريق Herrick) [٦] اعتبرت أن دورهم " أصبح على ذات درجة أهمية دور الدول".[٧] وهذا يعني أن الاعتبارات التقليدية للسياسة الدولية بكونها عبارة عن تفاعلات تحصل مابين دولتين أو أكثر او انها تفاعلات السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر ، لم تعد صالحة تماما ولم تعد ملائمة بدقة لتفسير الحركة الداينميكية الحاصلة في المجتمع الدولي ، بل أن الباحثين في علم العلاقات الدولية وأمام هذه الحالة ، اضطروا الى ابتكار مصطلح جديد يكون أكثر شمولا ويمكن أن يحتوي على ويضم كافة التفاعلات الحاصلة في المجتمع الدولي.وهذا المصطلح الجديد المبتكر هو مصطلح (السياسة العالمية World Politics) والذي يمكن تحديده بكونه عبارة عن دراسة العلاقات السياسية للنظام الدولي بكامله (النظام العالمي World System) وليس فقط العلاقات بين اللاعبين الفرادى(أي فقط الدول).وهذا التوجه يفسح المجال للتأمل في الطبيعة الجديدة للسياسة الدولية والاستنتاج بأن هذه العلاقات لم تبقى كما كانت في الماضي علاقات غير معقدة وواضحة. ان هذه العلاقات في المجتمع الدولي المعاصر قد ازدادت تعقيدا بنتيجة الطبيعة المعقدة للمجتمع الدولي.ولكن عند الحديث عن هذه التفاعلات المعقدة للعلاقات الدولية ، فان الذهن يجب أن لاينصرف فقط الى اعتبار الدول والحكومات كلاعبين وحيدين ، بل يجب الانتباه الى ان هناك لاعبون جدد قد اقتحموا هذا الميدان وأصبحوا أطرافا وعناصر جديدة متفاعلة تأخذ مكانها في شبكة تلك التفاعلات. ان هؤلاء اللاعبين الجدد (أو العناصر والاطراف الجديدة في العلاقات الدولية) يمكن ان يكونوا في داخل الدولة (الافراد ، الشركات ، المؤسسات ، الكيانات الفرعية) او يكونوا خارج الدولة (عناصر النظام الدولي) وهؤلاء يمكن ان نطلق عليهم تسمية (الفاعلون من غير الدول) .

٢– (الفاعلون من غير الدول)

أول مايتبادر الى الذهن هو التساءل الاتي: كيف يمكن تحديد (الفاعل من غير الدولة)؟ هذا التحديد يمكن ان نوضحه بالشكل المبسط الاتي:

أي جماعة أو منظمة أو كيان يتمتع بالاستقلال الذاتي Autonomy يعطيه الحرية والنفوذ والقدرة لتحقيق أهدافه واحداث خرق تجاه قضية ما في مجال معين محدد مقارنة بتأثير فاعل أو لاعب اخر.

ولكن هذا الاطار المبسط لتحديد (الفاعل من غير الدولة) ، يواجهه سلسلة من التعقيدات تتعلق بكيفية تحديد هؤلاء (الفاعلين من غير الدول)؟هنا يمكن التمييز بين نوعين من هؤلاء الفاعلين:[٨]

- الفاعلين التقليديين من غير الدول: ويشمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، الشركات المتعددة الجنسية ، بعض من الافراد ؛
- الفاعلين الجدد من غير الدول: ولتحديد هؤلاء فان هنالك عدد من الخصائص والسمات التي يجب ان تتوفر فيهم ومنها:

١- الاستقلالية عن الحكومات

٢- امتلاك موارد خاصة بها

٣- التمتع بهوية متميزة

٤- وضع سياسات " خارجية" خاصة بها مستقلة عن سياسات الدول التي تنتمي اليها.

وأمام هذه الخارطة للفاعلين من غير الدول ، يبرز التساءل الاتي:

ماهو الدور الذي يلعبه هؤلاء في السياسة الدولية وبالتالي في السياسة العالمية؟وهل هم اصلا يتمتعون ب"الشرعية" لاجل التصرف كلاعبين في العلاقات الدولية؟

ان المجتمع الدولي يدرك بوضوح صعوبة " تجاهل" الدور الذي يمكن لهؤلاء ان يلعبوه في تفاعلات المجتمع الدولي وبالتالي في تحقيق الامن والاستقرار الدوليين. وبهذا المعنى فانهم بدأوا يكتسبون " شرعية" معينة باعتبارهم من الاطراف المهمة في عمليات اعادة بناء الدولة وبناء السلام ومنع الصراعات.[٩] وهنا يمكن التساءل: هل أن هولاء اللاعبين سيتحولون الى لاعبين ثابتين في التفاعلات الدولية؟

في الظروف التي تمر بها العلاقات الدولية وبالتالي المجتمع الدولي والمتمثلة ب " حالة عدم اليقين" فان التنبوء بالمستقبل سيصبح أمرا صعبا وبالتالي سيغدوا مشكلة جوهرية تواجه الباحثين في العلاقات الدولية ولكن ومع الاقرار بهذه الصعوبات والاشكاليات ، فان "الفاعلين من غير الدول وجدوا ليبقوا ، خاصة الفاعلين الجدد ، وهم قادرون على التكيف مع التغييرات التي تطرأ في المنطقة. ... ولكن يظل السؤال حول حدود التكيف التي تفقد هذه الكيانات صفة الفاعل من غير الدول".[١٠]

ومع ذلك ، فان هؤلاء الفاعلين لازالوا في طور النمو والتمتع بقدرات بشرية التي يمكن ان تصبح المحرك لصياغة ادوارهم بدقة.[١١]

٣– حالة " عدم اليقين"

العديد من علماء والباحثين في العلاقات الدولية اكدوا وجود حالة من " عدم اليقين" في العلاقات الدولية ولذلك فان أول سؤال الذي سنواجهه هنا هو : ماذا نعني بحالة " عدم اليقين" في العلاقات الدولية؟

ان حالة " عدم اليقين" هي تلك الحالة التي تعني وجود قضايا ومسائل في عالم السياسة لاتستطيع الدول (وكذلك الفاعلون من غير الدول) أن تتعامل معها بسبب انها لاتعرفها ولاتراها. اذن ، تتغلب على هذه الاوضاع حالة عدم اليقين. ولكن التساءل هو : عدم اليقين حول ماذا؟ الجواب: عدم اليقين حول ما ستؤول اليه الاوضاع في المجتمع الدولي وفي العلاقات الدولية .ولكن كيف يمكن تحديد هذه الاوضاع؟

ان التغيرات والتحولات التي حدثت في المجتمع الدولي ومنذ ثمانينيات القرن الماضي أثرت وبعمق على المسألة التالية : على ماذا يمكن الاعتماد عليه لقياس حالة الاستقرار في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية؟

ان قراءة الاوضاع الدولية المعاصرة تبين مايأتي:

- لم يعد ميزان القوى العسكري ،كما كان في السابق ، يعتبر المتغير الوحيد الذي له القابلية في التأثير على مسألة الاستقرار؛

- لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية ، بل برزت العديد من الفاعلين من غير الدول . ان هذا يعني ان الدول هي ليست بمكونات موحدة ، بل انها تتألف من هياكل فرعية وديناميكيات معقدة ؛
- البروز المفاجيء لداينميكيات معقدة من خلال الثورات الشعبية لم يكن الباحثون يهتمون بها سابقا.[١٢]

كل هذه التطورات خلقت حالة "عدم اليقين" والتي ارتبطت بحالة الانهيار المفاجيء والسريع لانظمة الحكم في الدول العربية ، ولكن السؤال هنا هو: هل أن هذه الحالة من المحتمل ان تنتقل الى مناطق اخرى من العالم مما يؤدي الى توسيع رقعة " حالة عدم اليقين" وعلى الاخص اذا اخذنا بنظرالاعتبار " ضعف و وهن " الحدود الدولية بفعل ظاهرة العولمة [١٣] واذا توقعنا انتقال الظاهرة الى أماكن اخرى ، فان هذا الانتقال تطرح اشكاليات متعددة امام القوى العظمى في العالم الولايات المتحدة الامريكية وامام الدول الكبرى . اضافة الى ذلك، فان التساءل هو : هل أن هذه الموجة من "الثورات" ستؤدي الى نتائج مغايرة للثورات الكبرى في العالم من حيث انها ستؤدي الى استبدال " طغيان" ب " طغيان" اخر؟ [١٤] وهل ان حالة " عدم اليقين" هي مرتبطة بمنطقة معينة أم انها ظاهرة عامة؟ وهل أنها تعكس مايقال ان المجتمع الدولي لايعرف النظام ، بل ان هذا المجتمع مرتبط بحالة الفوضى او حالة اللانظام disorder ؟[١٥]

في علم العلاقات الدولية برزت نظريات مهمة تبحث في المجتمع الدولي والفاعلين في النظام الدولي والظواهر الاساسية المتعلقة بالصراع الدولي والحرب والسلام وعمليات التكامل والاندماج والعولمة والارهاب . وفي هذا الاطار فان عددا من الباحثين قد ركزوا في دراساتهم حول العلاقات الدولية ، على حالة عدم اليقين[١٦] ويؤكدون أن " السمة الرئيسية لعالم اليوم هي حالة عدم اليقين ، وان هناك مشكلة في التنبؤ بالمستقبل".[١٧] وحتى الكونكرس الامريكي اهتم بهذه الحالة حيث عقد مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠١١/١/٩ مؤتمرا حول كيفية تعامل USA مع " عالم من عدم اليقين" لاجل تقديم توصيات لصياغة سياسة خارجية للتعامل مع هذه الحالة.[١٨]

اذن ، فان حالة " عدم اليقين" هي **حالة عدم القدرة على التنبوء المستقبلي**. ان هذه القدرة من أهم القدرات التي يجب ان تتوفر لدى الدولة لكي تتمكن من التفاعل في العلاقات الدولية.[١٩]

اذن فان هذه الحالة تنشأ بتاثير من عوامل مختلفة منها:

١. عدم توفر معلومات كافية عن أبعاد القضية،المشكلة او الموقف؛

٢- عدم وضوح الفاعلين وطبيعة تفاعلاتهم؛

٣- عدم وضوح الداينميكيات المحددة لسلوك الفاعلين؛

٤- عدم توفر القدرة على متابعة وملاحقة التغييرات الحاصلة في القضية أو الموقف.[٢٠]

ولكن يبرز هنا السؤال الاتي: هل أن هذه الحالة هي حالة مؤقتة أم دائمية مستمرة؟

لقد حاول بعض المنظرين في العلاقات الدولية ان يضعوا قواعد معينة لاجل معرفة مسار تطور حالة " عدم اليقين" ومن هذه المساهمات وضع نظرية (السلام الديمقراطي)[٢١].ولكن وبشكل عام فان الدراسات في علم العلاقات الدولية هي دراسات لحالة " عدم اليقين" بما هو موجود في الواقع وليس بما سيكون عليه في المستقبل.[٢٢]

وهكذا فان حالة " عدم اليقين" اصبحت من القضايا التي يهتم بها علم العلاقات الدولية وعلى ضوء هذا الاهتمام تم تحديد اربع مستويات لها:[٢٣]

- المواقف والقضايا والمشاكل المحدودة
- وجود سيناريوهات مستقبلية بديلة
- احتمالية تحرك الدولة نحو تطبيق احدى السيناريوهات المحتملة
- وجود حالة عالية من الغموض الذي يحيط بالحالة بشكل لايمكن التنبوء بمايحدث الا بنسبة ضئيلة جدا

وفي المقابل هناك متغييرين يعززان حالة "عدم اليقين" وهما:[٢٤]

١. ثورة المعلومات التي حولت العالم الى " قرية صغيرة" ولكن معقدة جدا بحيث اصبح صعبا استيعابه أو فهمه . ومع ذلك فان هذه الثورة قد أحدثت تحولات في المفاهيم والتصورات والقواعد الحاكمة للتفاعلات الدولية.

٢. انتشار هائل للقوة في العالم وانتقالها من الدول الى الفاعلين من غير الدول مما يجعل العالم " أقل انتظاما" ولكن " اكثر سرعة".

وكخلاصة فان العالم يشهد ، اضافة الى التفاعلات المنتظمة ، موجة من التفاعلات غير المنتظمة التي هي في اطار حالة " عدم اليقين" او على الاقل تقترب منها. وعليه نتساءل: ماهو مركز اقليم كوردستان العراق في خضم هذه التفاعلات المنتظمة وغير المنتظمة ، سيما وهو جزء من " الفاعلين من غير الدول"؟

مركز اقليم كوردستان العراق كفاعل من غير الدول في السياسة العالمية

لاجل تحديد مركز الاقليم كفاعل من غير الدول في السياسة العالمية ، فانه لابد من الالمام بالوضع الدستوري للاقليم في داخل الدولة العراقية كدولة فيدرالية.ولذلك فانه من الضروري اعطاء لمحة سريعة مركزة عن الدولة الفيدرالية والخلفية التأريخية لاقامة الاقليم.

ان الميزة الجوهرية للدولة الفيدرالية تتمثل في ظاهرة ثنائية السلطة السياسية وثنائية السلطة التشريعية [٢٥]، حيث توجد في مثل هذه الدولة سلطة مركزية تدير امور الدولة في اختصاصات محددة ولكنها مهمة(كالامور الخارجية وشؤون الدفاع والمالية والتعليم) وتمارس هذه الاختصاصات المبينة في الدستور الفيدرالي على جميع أرجاء الدولة الفيدرالية بدون استثناء [٢٦] .

في كافة الفيدراليات فان السلطة الاتحادية هي التي تقوم بمهمة القيام بتنظيم وضبط وتنفيذ العلاقات الخارجية ولكن اطارومدى هذه المسائل فهو غير موحد ويختلف باختلاف طبيعة الفيدرالية المطبقة " مع بقاء مجالات في أغلب الاتحادات ، تحتفظ فيها الاقطار التي يتألف منها الاتحاد بقدر معين من الصلاحيات في ميدان العلاقات الخارجية."[٢٧]

ان الدستور الفيدرالي يحتوي على أحكام ومواد تتعلق بمايأتي:

- كيفية توزيع الاختصاصات والصلاحيات في حقل العلاقات الخارجية على مؤسسات الدولة الاتحادية؛[٢٨]
- تقييد ممارسة هذه الاختصاصات والصلاحيات من قبل سلطات الولايات

ان هذه المواد تنظم الشؤون الاتية:

- ادارة العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية

- ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتصديقها وتنفيذها
- تنظيم عمل المؤسسات في السلكين الدبلوماسي والقنصلي[٢٩]

١- الخلفية التأريخية لتاسيس اقليم كردستان – العراق:

بعد حرب الكويت ١٩٩١واخراج القوات العراقية منها بفعل هجوم قوات الحلفاء عليها ، حدثت انتفاضات شعبية في معظم مناطق العراق ومنها المنطقة الكردية حيث تمت السيطرة على المعسكرات والادارات الحكومية . الا انه بتطور الاحداث تمكنت الحكومة العراقية من استرجاع سلطتها وبسطها على المناطق الجنوبية من العراق اما في المنطقة الكردية فانها تمكنت فقط من بسط سلطتها على المدن الرئيسية ، بينما ظلت المناطق خارج هذه المدن تحت سيطرة القوات الكردية . وفي ٢٣ تشرين الاول ١٩٩١قررت الحكومة العراقية " فجأة" سحب اداراتها من المنطقة مما ادى الى حدوث فراغ اداري و" قانوني" وبدأت الجبهة الكردستانية [٣٠] في تسيير امور المنطقة ك" سلطة الامر الواقع de facto " وبعد فترة قررت اجراء انتخابات لاختيار برلمان كردي.

هذه الانتخابات جرت في ١٩ مايس ١٩٩٢وانبثق عنها برلمان محلي وتشكلت على اثرها حكومة محلية في ٥ تموز ١٩٩٢ . و في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ قرر البرلمان الكردي ان شكل العلاقة مع المركز سيكون بصيغة جديدة هي الصيغة الفيدرالية .

وبعد التغيير في النظام السياسي في العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ودخول العراق تحت ظل الاحتلال حسب قرار مجلس الامن في ١٤٨٣ في ٢٢ مايس ٢٠٠٣ ، صدر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في٨ اذار ٢٠٠٤ الذي كان بمثابة القانون الاعلى في البلاد [٣١]، وأقر هذا القانون الوضع الذي كان موجودا في المنطقة الكردية بكونه اقليما فيدراليا [٣٢] وقد تم تأكيد هذا الاقرار الدستوري في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.[٣٣]

أن شكل الدولة العراقية قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤ودستور ٢٠٠٥ قد تحول من دولة بسيطة الى دولة مرّكبة (أي دولة فيدرالية)[٣٤] ولذلك فانه أصبح ضروريا تحديد صلاحيات السلطة الفيدرالية وسلطات الاقاليم.

نظم دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ تلك الصلاحيات في الباب الرابع منه (المواد من ١٠٩ الى ١١٥) وهذه الصلاحيات هي على ثلاثة أنواع:

- الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية (المواد من ١٠٩ الى١١٣)
- الصلاحيات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم (المادة ١١٤)
- صلاحيات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم (المادة ١١٥)

وفي هذه الدراسة ، فان الذي يهمنا هو مركز العراق الدولي في اطار السياسة الخارجية وهل يمكن من خلاله تحديد مركز اقليم كوردستان العراق في السياسة الدولية.لقد أكد الدستور في المادة ١١٠ على ان السياسة الخارجية والتتمثيل الدبلوماسي والمعاهدات والسياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية هي من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية[٣٥]

ان وضع العراق الدولي قد تأثر بالتراكمات التي تركها النظام السابق وبالتالي كان العراق في حالة عزلة شديدة في المجتمع الدولي وكان كذلك في حالة حصار اقتصادي نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها منظمة الامم المتحدة اثر دخول القوات العراقية دولة الكويت واحتلالها في اب ١٩٩٠.ولذلك كان على العراق ان تعيد مركزها الدولي كدولة محبة للسلام والتعاون ولكن هذه المهمة كانت عسيرة بسبب عدم عودة العلاقات العراقية مع الدول الاخرى وعلى الاخص دول الجوار الى الحالة الطبيعية ولازال العراق لم يتمكن من تثبيت موقعها ومركزها الدولي لاعتبارات دولية واقليمية وداخلية.[٣٦]وعليه فان مركز العراق في السياسة الدولية هو ليس بالمركز المرغوب ويحتاج الى جهود حثيثة لبناء مركز قوي يحقق المصالح العليا للعراق.

أمام هذه الحالة ماذا كان مطلوبا من اقليم كوردستان العراق لكي يحقق لنفسه موقعا ومركزا دوليا؟ وهل انه بامكانه ان يحقق هذا المركز؟

القاعدة الجوهرية في الدولة الفيدرالية هي ان المركز الدولي لها هو من مهمات الحكومة الفيدرالية وان الدولة الفيدرالية هي وحدها المتمتعة بالشخصية الدولية بينما الاقاليم او المقاطعات لا يعترف بها كشخصية قانونية دولية بل وكما يؤكد عليه البروفيسور الشافعي محمد بشير فان اعطاء الاقاليم أو المقاطعات أو الولايات حق عقد الاتفاقيات ذات الطبيعة غير السياسية لايعطيها حق اكتساب الشخصية الدولية[٣٧] ولذلك كانت مهمة صعبة وشاقة بالنسبة لاقليم كوردستان العراق ان تكتسب مثل هذه الشخصية ولكن كانت الصعوبة أقل للاقليم لاحراز مركزدولي له. لذا يبرز التساءل الاتي : كيف يمكن لاقليم فيدرالي ان يكتسب

مركزا دوليا بدون ان تكون له شخصية دولية؟ وبعبارة اخرى: هل ان التمتع بمركز دولي لايشترط اكتساب الشخصية الدولية؟ اي هل يمكن ان يكون للاقليم مركز دولي بغض النظر عن تمتعه بالشخصية الدولية؟

كان الاقليم في وضع حرج جدا لانه كان يتطلع الى تعزيز علاقاتها الاقليمية والدولية الاأنه كان أمام عقبتين رئيسيتين هما:

- **عقبة دستورية:** حيث دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ اعطى للسلطة الاتحادية صلاحية رسم وتنفيذ السياسة الخارجية بحيث لاتتمكن الاقاليم من المساهمة في هذا الحقل الهام من أعمال الدولة[٣٨]
- **عقبة دولية:** تتعلق بمبادىء القانون الدولي التي تؤكد على ان الدولة (وليس جزء من الدولة) تتمتع بالشخصية الدولية[٣٩]

أمام هاتين الصعوبتين كيف تصرف اقليم كوردستان العراق لاجل بناء " مركز دولي" له؟ بعد انتفاضة الشعب الكوردي عام ١٩٩١وتشكيل برلمان وحكومة كوردية محلية تم احداث وزارة باسم (وزارة المساعدات الانسانية والتعاون) والتي كان يفترض فيها ان تقوم بمهام بناء و" توطيد العلاقات الخارجية وتمثيل الاقليم في الخارج لاسباب عديدة ، منها ان اقليم كوردستان والمؤسسات السياسية الموجودة فيه كانت تمارس صلاحياتها بدون وجود سند قانوني داخلي ودولي، حيث لم يصدراي قانون او قرار دولي بشأن السلطات السياسية الموجودة في الاقليم وطبيعتها من قبل اية هيئة دولية، مثل الامم المتحدة، ومن الداخل لم يوجد سند قانوني لها بالرغم من اقرارالفيدرالية وتبنيها كشكل لنظام الحكم من قبل برلمان كوردستان"[٤٠].

وتأسيسا على ماجاء اعلاه ، فانه كان على اقليم كوردستان العراق البحث عن طريقة أو وسيلة لاجل بناء مركز دولى له ولكن كيف؟

١- **التنظيم القانوني الداخلي:**

١-١ وزارة المساعدات الانسانية والتعاون

كما أشرنا أعلاه ، فان تشكيل وزارة خاصة تتولى مهام تنظيم الروابط مع الخارج يعني وجود مؤسسة حكومية خاصة تتولى تنسيق وتنظيم شؤون الاقليم مع الخارج وحسب قانون

(وزارة المساعدات الانسانية والتعاون) رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣الصادر عن برلمان اقليم كوردستان العراق فان مهام الوزراة تتعلق بالنقاط الاتية:

- الاتصال بالمنظمات الانسانية أو السياسية ووسائل الاعلام
- العمل من أجل تأمين المساندة المالية والمعنوية والسياسية للاقليم
- الحصول على الزمالات من البلدان الصديقة
- التنسيق بين المنظمات العالمية ومجلس الوزراء
- تنظيم العلاقة مع الجاليات الكوردستانية ومنظماتها خارج الاقليم بهدف التعاون
- تنظيم الخروج من الاقليم والدخول اليه
- فتح مكاتب لتمثيل حكومة الاقليم في الخارج بموافقة مجلس الوزراء والاشراف عليها

١-٢ دائرة العلاقات الخارجية في مجلس وزراء الاقليم

لم تتضمن التشكيلة الخامسة لحكومة اقليم كوردستان في ٢٠٠٦/٥/٧وزارة المساعدات الانسانية والتعاون وبالتالي لم يكن واضحا من يقوم بادارة العلاقات الخارجية للاقليم ولكن بتشكيل دائرة خاصة للعلاقات الخارجية في مجلس الوزراء وفق المادة (٢٢) من نظام مجلس وزراء اقليم كوردستان العراق المرقم (١) لسنة ٢٠٠٦اصبح واضحا ان هذه العلاقات اصبحت تدار بشكل مباشر من قبل رئاسة مجلس الوزراء وان دائرة العلاقات الخارجية اصبحت هي الدائرة المختصة التي تتولى الامور المتعلقة بالعلاقات الخارجية [٤١].وفي امر صادر من رئيس مجلس وزراء الاقليم في ٢٠٠٨/١٢/٢٤ (الذي استند على الفقرة (٤) من المادة (١٢١) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥) تم تنظيم شؤون هذه الدائرة.[٤٢]

٢- **الاطار الدولي :**

٢-١: الامم المتحدة قرار ٦٨٨ لعام ١٩٩١:

بعد انتفاضة الشعب الكوردي في اذار ١٩٩٠دخلت القضية الكوردية مرحلة جديدة وحساسة حيث ظهرت كقضية تتعلق بالامن والسلم الدوليين وبالتالي اخذت لها بعدا دوليا واضحا بدأ ملامحه مع القرار الدولي الصادر عن مجلس الامن تحت رقم ٦٨٨في ٥ نيسان ١٩٩٠والذي اشار بوضوح الى قمع السكان المدنيون والذي شمل المناطق السكانية الكردية (ولاول مرة يأتي قرار دولي ويشير الى محنة الكورد في العراق) مما أدى الى تدفق

اللاجئين عبر الحدود الدولية مما يهدد السلم والامن الدوليين . ودعا المجلس العراق فورا الى ازالة الخطر المهدد للسلم والامن الدوليين ووقف القمع والعمل على اقامة حوار مفتوح لكفالة حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقين. وأن يسمح العراق بوصول المنظمات الانسانية الدولية فورا الى من يحتاجون للمساعدة في جميع انحاء العراق.[٤٣]

وعلى أساس هذا القرار بدأت اولى الاتصالات لسلطة الامر الواقع de facto في المنطقة الكوردية مع المنظمات والهيئات الدولية والتي ترسخت اكثر بفعل اقامة البرلمان الكوردي وتشكيل اول حكومة اقليمية كوردية في العراق.[٤٤]

قرار ٩٨٦ لعام ١٩٩٥

اثر تردي الاوضاع الانسانية في العراق جراء العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت عليه بفعل قراربمجلس الامن المرقم ٦٦١ الصادرفي ٦ اب ١٩٩٠وتشكيل لجنة العقوبات (لجنة ٦٦١) للاشراف على تطبيق القرار، راجع مجلس الامن تلك الاوضاع في قراره ٦٦٦ الصادر في ١٣ أيلول ١٩٩٠حيث أخذ علما بمسألة تزويد السكان المدنين بالمواد الغذائية تخفيفا للمعاناة البشرية ورای المجلس بأنه هو وحده(او لجنة ٦٦١) يحدد ما اذا نشأت ظروف انسانية عن تطبيق العقوبات.

استمرت الحالة وتردت كثيرا الاوضاع الانسانية في العراق (وكان اقليم كوردستان العراق يعاني في نفس الوقت من العقوبات الدولية ومن حصار الحكومة المركزية) ولذلك اصدر مجلس الامن قراره ٩٨٦ في ١٤ نيسان ١٩٩٥(عرف هذا القرار ببرنامج النفط مقابل الغذاء)[٤٥] والذي تضمن " السماح للدول باستيراد نفط ومنتجات نفطية من العراق بما لايتجاوز بليون دولار كل ثلاثة اشهر للاغراض الانسانية ، ويطلب من الامين العام انشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار . وتخصيص مبلغ بين ١٣٠ الى ١٥٠ مليون دولار كل ثلاثة اشهر من البليون دولار لبرنامج الامم المتحدة الانساني المشترك بين الوكالات في محافظات دهوك ،اربيل والسليمانية" وهذا يعني تخصيص نسبة من ١٣% الى ١٥% من المبلغ الاجمالي للبرنامج الى المحافظات الثلاثة اعلاه التي هي عمليا تحت ادارة حكومة اقليم كوردستان العراق على ان تقوم الامم المتحدة بالصرف مباشرة وبالتنسيق مع الادارات المحلية

حيث " عملت الامم المتحدة بصفتها سلطة التنفيذ، بالتشاور مع السلطات المحلية في دهوك واربيل والسليمانية والحكومة في بغداد"[٤٦]

هذا البرنامج استمر الى ٢٠٠٣ حيث أصدر مجلس الامن قراره المرقم ١٤٨٣ في ٢٢مايس ٢٠٠٣ بانهاءه اعتبارا من ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

وفي خلال تطبيق هذا البرنامج كانت الفرصة كبيرة أمام حكومة الاقليم لاجل العمل والتنسيق مع منظمة الامم المتحدة التي تعاملت معها كحكومة محلية وكانت هناك لجنة عليا تضم ممثلي حكومة الاقليم وممثلي الامم المتحدة لاجل تحديد الاحتياجات الانسانية للاقليم.

٢-٢ الدول

لعب عدد من الدول دورا مهما في ابراز اقليم كوردستان العراق على مسرح السياسة الدولية ومنها: الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا وبريطانيا.

لقد تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع الاقليم كأمر واقع حيث بدأت الاتصالات مع حكومة الاقليم ونشطت الفعاليات بهذا الاتجاه ونذكر منها مايأتي:

- زيارة وفد كوردي كبير ومهم (ضم الزعيمان مسعود البارزاني وجلال الطالباني) واشنطن في ١٩٩٢/٧/٢٩ واجتمع الوفد وبرفقة وفد من المعارضة العراقية مع (جيمس بيكر)وزير الخارجية الامريكية في نيويورك بتأريخ ١٩٩٢/٨/٨
- وفي ١٩٩٣/٥/٥ تم الاجتماع مع (لي هاملتون) رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس الامريكي الذي أكد " مساندته للنضال الذي يخوضه الشعب الكوردي من أجل نيل حريته"[٤٧]
- تدخل واشنطن لاجل انهاء الصراع المسلح بين الحزبين (الديمقراطي الكوردستاني) و(الاتحاد الوطني الكوردستاني) الذي اندلع في ١٩٩٤ وقد جرى العديد من الاتصالات بهذا الصدد الى ان تم التوصل الى اتفاقية المصالحة والسلام في واشنطن بتأريخ ١٧ أيلول ١٩٩٨ باشراف وزارة الخارجية الامريكية .

ان هذا يدل على الاهتمام الواضح للادارة الامريكية بتطورات الاوضاع في الاقليم والعمل على المساعدة في انهاء المشاكل لتوحيد سياسة الاقليم.

وقد تطورت هذه الاتصالات بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩وبدأ العديد من الوفود والشخصيات الامريكية تزور الاقليم ومن بين هذه الفعاليات نذكر مايأتي :

- زيارة نائب وزير الدفاع الامريكي يرافقه عدد من كبار المسؤولين في الوزارة وذلك بتأريخ ٢٠٠٣/٧/٢٠.
- وفي٢٠٠٥/١٠/٢٥ استقبل الرئيس الامريكي جورج بوش رئيس اقليم كوردستان العراق السيد مسعود البارزاني في القصر الابيض
- زيارة نائب الرئيس الامريكي للاقليم بتأريخ ٢٠٠٨/٣/١٨على رأس وفد رسمي حيث استقبله رئيس الاقليم

ان هذه النماذج من الاتصالات توضح ان للاقليم مركزا يسترعي انتباه الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول ان تكون لها موقعا مهما في اطار سياسات الاقليم وخياراته.

ولم تكن بريطانيا متخلفة في هذا الشأن بل انها ابدت اهتماما واضحا بتطور الامور في الاقليم وابدت نشاطا ملحوظا لبناء اساس متين للاتصالات معه.

ان تاريخ علاقات بريطانيا بكورد العراق قديم ويرجع الى فترة الاحتلال البريطاني للعراق حيث بذلت جهدا كبيرا في مسالة حسم عائدية ولاية الموصل للعراق وتاثر هذا الاهتمام بتطور الاحداث والسياسات في العراق والمنطقة.ولكن انتفاضة ١٩٩١ كانت نقطة تحول في هذه العلاقات حيث بدأت بريطانيا تهتم بالاقليم وتطور الاحداث فيه.وازداد هذا الاهتمام البريطاني بعد سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣[٤٨]حيث بدات وفود بريطانية رسمية وغير رسمية تصل الاقليم وبالعكس كذلك ومن هذه الفعاليات نذكر مايأتي:

- استقبال رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) لرئيس حكومة الاقليم في لندن بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٣
- وصول وزير خارجية بريطانيا (ديفيد ميليباند) الاقليم في ٢٤ نيسان ٢٠٠٨ واستقباله من قبل رئيس الاقليم ورئيس الوزراء [٤٩]

وكانت فرنسا ايضا من الدول المهتمة بالتطورات في الاقليم حيث اهتمت منظمة (فرانس ليبرتي) [٥٠]بالكورد والثقافة والهوية الكوردية ومن الفعاليات التي قامت بها :

- ندوة عن (الهوية الثقافية الكوردية) في ١٤-١٩٨٩/١٠/١٥

- مؤتمر حول (القضية الكوردية) في سنة ١٩٩٢

واستمر هذا الاهتمام وبشكل أوسع بعد انتفاضة ١٩٩١وكانت فرنسا هي المبادرة لاصدار قرار ٦٨٨ المنوه عنه اعلاه.ومن الفعاليات في صدد تطوير العلاقات يمكن ان نذكر مايأتي:

- استقبال الرئيس الفرنسي (هولاند) لرئيس الاقليم السيدمسعود البارزاني في حزيران ٢٠١٣
- استقبال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران للزعيمين (مسعود البارزاني) و(جلال الطالباني) بتاريخ ١٩ مايس ١٩٩٣[٥١]
- افتتاح قنصلية فرنسا في اربيل بتاريخ ١ حزيران ٢٠٠٨ من قبل وزير خارجية فرنسا(بيرنارد كوشنير)[٥٢]
- افتتاح مركز ثقافي فرنسي في اربيل
- افتتاح المعهد الفرنسي للشرق الادنى في اربيل ٢٠١٢
- ندوة في البرلمان الفرنسي بتأريخ ٢٠١٣/٢/٢٣حول المعهد الكوردي في باريس وكذلك حول تطورات القضية الكوردية
- مذكرة التعاون بين حكومة جمهورية فرنسا وحكومة اقليم كوردستان العراق في ١٥ حزيران ٢٠١٠:

استندت هذه المذكرة على مايأتي:

حكومة جمهورية فرنسا وحكومة إقليم كوردستان العراق توقعان هذه المذكرة . في إطار العلاقات الجيدة بين حكومة جمهورية فرنسا وحكومة العراق الفدرالي وكما يظهر في الاتفاقية المشتركة بينهما والممضاة عليها يوم ٢٠٠٩/١١/١٥ في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية والتعاون الانمائي، ووفقا للشروط التي وضعها دستور العراق الذي يعطي الحق للاقاليم بتنفيذ برامج تعاون خارجية في المجالات الثقافية والتربوية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية، آملين تعزيز العلاقات في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية .

- **أولا– تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري وتنمية البنى التحتية**[٥٣]
- **ثانيا: التعاون الاجتماعي والثقافي والتبادل التربوي**[٥٤]

- **ثالثا: التعاون الرسمي وتوفير الخبرات لحكومة الإقليم**[٥٥]

محاولات بناء مركز دولي لاقليم كوردستان العراق في السياسة الدولية: حالة عدم اليقين!

تأسيسا على ماجاء اعلاه، فقد بذلت محاولات مكثفة لاحراز " مركز دولي"لاقليم كوردستان العراق في ساحة السياسة الدولية وفي المجتمع الدولي.

ان هذه المهمة لم تكن سهلة ومازالت صعبة ومليئة بالعقبات ولكن تم احراز شيء من التقدم في هذا السبيل.

لقد ركزت حكومة الاقليم في هذا الصدد على عدد من الوسائل لتطوير العلاقات مع الجهات المختلفة في المحيط الدولي (وهذا يعني مع الوحدات الدولية وغير الدولية).

ومن أهم الوسائل التي اعتمدت عليها حكومة الاقليم هي الوسائل الاتية:

- النفط
- الاستثمار
- العلاقات الثقافية
- الاتصالات الخارجية

١- **النفط**:[٥٦] يعتبر العراق من أهم الدول من ناحية احتياطي النفط المكتشف وحسب احصائيات الدقيقة المعتمدة فان ماهو مؤكد من الاحتياطي المتعلق بالنفط يبلغ ١١٥ مليار برميل[٥٧] بينما الاحتياطي المؤكد في الاقليم بالحدود الحالية يبلغ ٢٥ مليار برميل [٥٨].ان الاقليم حتى بهذه الكمية يحتل مكانة مهمة مابين البلدان التي تحتوي على احتياطي النفط مما يجعله ان يكون " نقطة جذب" بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة وكذلك بالنسبة للشركات العملاقة في حقل النفط.[٥٩] فهناك حوالي ٥٠ شركة نفط لديها عقود للعمل في حقل النفط في الاقليم.[٦٠]

٢- الاستثمار: ان قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ هو الذي ينظم مسألة الاستثمار في الاقليم حيث بموجبه تشكلت هيئة الاستثمار في اقليم كردستان والتي اتخذت خطوات مهمة لجذب الاستثمار وعرضت مجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقليم وهناك مشاريع نفذت بالفعل في الاقليم منها السكنية

والفندقية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومجموعة اخرى من المشاريع الصناعية . وقد أكدت مجلة اقتصادية عالمية متخصصة بشؤون الشرق الأوسط هي مجلة (ميد) أن النصف الأول من العام ٢٠١٢ الحالي شهد ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية في إقليم كردستان العراق بواقع ٣.٤ مليار دولار، و أن هنالك زيادة في عدد الشركات التي ترغب بالاستثمار في الإقليم وتتخذه كمنطلق لاعمالها ونشاطاتها في كل العراق، واعتبرت المجلةأن قانون الاستثمار في الإقليم كان مفتاحا" لتشجيع المستثمرين وهو قانون الأكثر ليبرالية في المنطقة لأنه يتضمن إعفاءً ضريبياً لمدة عشر سنوات للشركات الأجنبية.وأضافت أن هيئة الاستثمار في الاقليم أوضحت أن حجم الاستثمار بلغ ٢١ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢. وكانت هيئة الاستثمار في الإقليم قد أكدت في بيان لها بتاريخ ٢٩ من أيار ٢٠١٢، أن إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي في الإقليم عموماً منذ الأول من آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية ايار ٢٠١٢، بلغ حوالي ٢٠ مليار دولار.[٦١]

٣- العلاقات الثقافية: أول مايتبادر الى الذهن هو : هل للعامل الثقافي دور في العلاقات الدولية وهل يساهم في تطوير وتنمية الاتصالات بين الوحدات الدولية؟ البروفيسور الفرنسي الشهير(مارسيل ميرل Marcel Merle) يرى ان هناك ثلاث توجهات رئيسية تحاول ان تحدد دور الثقافة في العلاقات الدولية وهي كالاتي: **١-** هذا الاتجاه يرفض اعطاء دور مستقل للثقافة في العلاقات بين الدول حيث ان الثقافة هي انعكاس للصراعات في الحقول الاخرى[٦٢] **٢-** الاتجاه الثاني يرى ان الثقافة لها دور مهم في العلاقات الدولية الا انها لاتعتبر العامل الحاسم في تفاعلاتها [٦٣]**٣-** الاتجاه الثالث يرى ان الثقافة لها تأثير مهم في العلاقات الدولية ويستندون في هذا التوجه على اراء الفيلسوف الالماني الشهير(هيجل ١٧٧٠-١٨٣٠) الذي يرى ان الروح هي التي تمنح قيمة للشعوب .[٦٤]

ويظهر ان الاقليم قد اختار الاتجاه الثاني في اتصالاته مع الخارج واعتبر العامل الثقافي بمثابة عامل في تقوية تلك الاتصالات. وفي هذا الشأن فقد شجعت حكومة الاقليم

تعاون جامعات الاقليم مع الجامعات والمعاهد العلمية والبحثية في الخارج لاجل ابراز وترسيخ مركز الاقليم في مثل هذه الاتصالات والتي تعتبر بمثابة مدخل لبناء علاقات مع الدول التي توجد فيها الجامعات التي لها علاقات مع جامعات الاقليم.[٦٥] وبدأت جامعات الاقليم في عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الجامعات العالمية وبالاخص البريطانية والامريكية بحيث بلغ العدد الان الى اكثر من ١٠٠ وشاركت في المؤتمرات العالمية العلمية. ومنذ ثلاث سنوات بدأت حكومة الاقليم باطلاق برنامج واسع طموح لتمية القدرات البشرية والتي تمثل في ارسال المئات من الطلبة لاكمال دراساتهم العليا في جامعات معروفة بمستواها العلمي الرفيع وتم قبول ٤٠٠٠ طالب حيث التحق لحد الان اكثر من ٢٠٠٠ طالب يدرسون في الجامعات البريطانية، الامريكية، الالمانية والفرنسية اضافة الى جامعات دول الجوار والمنطقة.

ان هذه السياسة التي تركز على العامل الثقافي قد اثبتت انها سياسة جديرة بالتركيز عليها لبناء تفهم عالمي واسع لمركز الاقليم في المجتمع الدولي والمساهمة في تطوير البنى التحتية والفوقية لاقليم كوردستان. وقد اثمرت هذه السياسة على تشجيع الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع العراق ان تلتفت صوب الاقليم وتطور علاقاتها الثقافية معه. وعليه فان البعض من هذه الدول قد اقدمت على فتح مراكز ثقافية ومدارس لها في الاقليم مثل فرنسا وألمانيا.[٦٦]

٤- الاتصالات الخارجية: لم تبدأ الاتصالات الخارجية للاقليم بصورة مفاجئة مع سقوط النظام في ٢٠٠٣ واعلان العراق كدولة فيدرالية والاقرار بوضع الاقليم كاقليم اتحادي ، بل ان اتصالات الاقليم هي امتداد لاتصالات الحركة التحررية الكوردية منذ اندلاع ثورة أيلول في ١٩٦١ في العراق. فقد كانت هناك اتصالات محدودة مع البعض من رؤوساء الدول العربية (وبالاخص مع الرئيس جمال عبدالناصر) [٦٧] وبالنسبة للاتصالات مع القوى الكبرى انذاك (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية) فانها لم تكن بمستوى يمكن ان يكون مؤثرا في تحقيق أهداف الثورة .فقد كانت تلك الاتصالات بسيطة ولاتتعدى المسائل الانسانية ومع ذلك فان تطور الاحداث الداخلية في العراق (الانقلابات العسكرية وتغيير نظام الحكم) كان له دور في جلب الانتباه للثورة الكردية ومحاولة اقامة الاتصالات مع قيادتها.[٦٨] وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فانها لم تهتم بالاتصال مع الثورة

الكوردية الا في وقت متأخر وبالذات عام ١٩٧٢ عند زيارة الرئيس الامريكي الاسبق (ريتشارد نيكسن) الى طهران واصدار توجيهاته بدعم الثورة.ولكن أقوى الاتصال والعلاقة كان مع ايران حيث بدأت ايران مبكرا بالاهتمام باقامة هذه الصلات منذ ١٩٦٢.[٦٩]

هذا التراث من الاتصالات والارتباطات استفادت منها حكومة الاقليم في تطوير اتصالاتها مع الخارج بعد تشكيل حكومة الاقليم عام ١٩٩٢ نتيجة للانتخابات عامة اجريت في الاقليم ،الا أن الوضع الدستوري للاقليم لم يكن واضحا من حيث أن النظام السابق لم يكن يقر بهذا الوضع الفيدرالي للاقليم.ولذلك لم يكن سهلا للدول التعامل مع هذه الحالة غير الاعتيادية وأقصى نوع من التعامل مع هذا الوضع كان هو التعامل مع الواقع de facto وحكومته. وعليه فقد بدأت بعض الوفود تمثل الدول المنظمات الدولية تتوافد الى الاقليم مستفيدة من القرارين المهمين لمجلس الامن ٦٨٨و٩٨٦ وتتعامل مع الاقليم انطلاقا من اساس انساني بايصال المعونات الانسانية ومراقبة أوضاع حقوق الانسان في الاقليم.[٧٠]وترسخ هذا التوجه مع تنفيذ قرار ٩٨٦حيث تم تخصيص١٣% من برنامج النفط مقابل الغذاء للاقليم مما ادى الى زيادة نشاط وفعاليات المنظمات الدولية وعلى الاخص الامم المتحدة.

بعد سقوط النظام ٢٠٠٣وصدور قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٤ودستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ تم الاقرار بالوضع القانون والدستوري للاقليم كاقليم اتحادي في الدولة العراقية الاتحادية وأصبح التعامل مع الاقليم تعاملا قانونيا وبالتالي ازدادت النشاطات والفعاليات للدول والمنظمات الدولية ووصلت وفود رسمية من الدول المختلفة منها الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اسبانيا، بعض الدول العربية اضافة الى دول الجوار.

ان هذا الانفتاح ادى الى تواجد **٢٧** ممثلية دبلوماسية من مختلف الدول في الاقليم[٧١]وتكثيف الزيارات المتبادلة مع الدول المختلفة.[٧٢]

اذن بهذه " الاستراتيجية" حاول الاقليم ان يبني لنفسه " مركزا" في السياسة العالمية ويصبح " نقطة جذب" للمصالح الدولية ولكن السؤال المهم هل ان هذا المركز هو مركز مستقر ذو افاق مستقبلية واضحة أم انه غير مستقر ويرتكز على حالة " عدم اليقين"؟

ان السياسة لها طبيعة داينميكية وبالتالي فانها غير مستقرة على حالة معينة بل هي معرضة وباستمرار الى تغييرات. وعليه وانطلاقا من هذه النقطة فانه يمكن القول ان المركز الحالي للاقليم في معادلات السياسة العالمية لايمكن ان تصبح حالة مستقرة جامدة لاتتعرض الى أي تغيير، بل يفترض بصانعي القرار في الاقليم ان يضعوا هذه الحقيقة امام نصب أعينهم ويحاولوا التنسيق والملائمة مع أي تغيير يحدث في اطار السياسة العالمية. ان تحقيق هذه العملية مرهون الى حد كبير بكفاءة النظام السياسي والادارة والتي تتطلب عدد من الشروط من أهمها القدرة على التنبوء المستقبلي.

وتأسيسا على ماحاء اعلاه ، يمكن الاستنتاج ان الاقليم يتمتع بـ"مركز معين" في السياسة العالمية مصدره العامل الاقتصادي المرتبط اصلا بامتلاك الاقليم لكمية مهمة من احتياطي النفط.ولكن هذا المركز وكأية ظاهرة في السياسة هو مركز "غير مستقر" ويحتاج الى توفر قدرة عالية من الكفاءة لادامته. ان استقرار هذا المركز للاقليم متعلق جوهريا بتطور الاحداث على صعيد العالم وبالذات على صعيد منطقة الشرق الاوسط وهذا يعني ان للمعادلة السياسية المتعلقة بمركز الاقليم اطرافا متعددة تشمل القوة العظمى الوحيدة في العالم (حسب تعبير عالم السياسة الشهير هنتنيكتون Huntington) الولايات المتحدة الامريكية و الدول الكبرى كروسيا ، فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا اضافة الى الدول الاقليمية كتركيا وايران والسعودية ولكن ايضا يجب عدم اهمال تأثيرات تطور الوضع الداخلي في العراق على مركز الاقليم (الذي هو اقليم اتحادي في الدولة العراقية الاتحادية). ان هذه العوامل تلعب ادوارها في جعل مركز الاقليم "مستقرا" أو " غير مستقرا" وبالتالي جعل وضع الاقليم وضعا يمكن ان نطلق عليه " حالة عدم اليقين".ان هذه الحالة " تترسخ" اكثر فاكثر بفعل الحالة غير المستقرة لمنطقة الشرق الاوسط التي تمر بـ"مرحلة تغييرية جذرية" لايمكن للاقليم ان يكون بمنأى عنها وان تأثيرات هذه العملية التغييرية سوف تترك اثارها على مركز الاقليم الذي يجب ان تحاول ان تكون عاملا (ضعيفا أو قويا) في احداث التغييرات المنتظرة وعن هذا الطريق يمكن للاقليم ان تحافظ على دورها في المعادلة السياسية في المنطقة وبالتالي تعزيز مركزه في السياسة الاقليمية والسياسة العالمية.

[١] ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية– الاكاديمية الدبلوماسية – فيينا، دكتوراه فلسفة في علم السياسة – جامعة فيينا – النمسا، استاذ السياسة الخارجية المساعد، قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين – اربيل، اقليم كوردستان – العراق

[٢] في اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة بتأريخ ٢٥ أيلول ١٩٨٩ تكلم الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش الاب) عن : فرصة تاريخية بانهاء الصراع الشرقي– الغربي وانه الان تبرز فكرة قوة لايمكن انكارها **undeniable force** الا هي فكرة الحرية ، فاليوم هو لحظة الحرية. فالحرية تعني حرية المواطنين في اختيار نظامهم السياسي. وفي نيسان ١٩٩٠ تحدث الرئيس الاسبق (بوش) امام الطلبة في الاكاديمية العسكرية الامريكية (كلية ويست بوينت العسكرية المؤسسة ١٨٠٢) في ولاية نيويورك عن نظام عالمي جديد بدأت ملامحه بالظهوروبعد دخول القوات العراقية للكويت تكلم أمام الكونكرس الامريكي في ١٩٩١/٩/١١ متحدثا كذلك عن بروز نظام عالمي جديد وكرر ذلك امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٩١/١٠/١ معلنا ان مسألة نظام عالمي جديد ستصبح نقطة رئيسية في السياسة الخارجية الامريكية

[٣] ان هذا لايعني أن اسس النظام العالمي التقليدي قد انهارت وانتهت ، بل ان هذه الاسس قد بقيت ولكن أصابها " الوهن" وبعض من التغيير ومن هذه الاسس: ١– توازن القوى ؛ ٢– تأمين الطاقة ؛ ٣– الدولة كفاعل وحيد في اطار العلاقات الدولية .

[٤] يعتبر مفهوم (الدولة الوطنية) احد المفاهيم الاساسية لعلم السياسة الذي يعّرف تقليديا بكونه علم الدولة للتفاصيل انظر: د.حسن صعب ، علم السياسة ،ط ٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ ان هذا المفهوم ،كما يؤكد البعض من الباحثين في علم السياسة ، لاينطبق على ثلثي وحدات المجتمع الدولي (واذا اخذنا عدد الدول الاعضاء في **UN** والبالغ عددهم ١٩٣ دولة كمعيار لتطبيق هذا الاستنتاج سيظهر ان ١٢٨ دولة ليست لديها المواصفات الكاملة للدولة الوطنية). للتفاصيل انظر:

Thomas Risse (ed.), Governance without a State? Policies and Politics in Areas of Limited Statehood,(Columbia: Columbia University Press,2011)

[5] Luc Sindjoun," Transformation of International Relations : Between Change and Continuity: An Introduction", in: International Political Science Review,Vol. 22, July 2001,p.225

نقلا عن: ايمان أحمد رجب ، " التداخل: أنماط وأدوار " الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية" ، دراسة منشورة في مجلة " السياسة الدولية"، العدد ١٨٥ ، القاهرة يوليو ٢٠١١، ص ص ٨٨–٩٢ (الاشارة هنا الى ص ٩٢).

[٦] باحثة في العلوم السياسية– الجامعة الامريكية بالقاهرة

[7] Julie C. Herick," Non-State Actors: A Comparative Analysis of Change and Development within Hamas and Hezbollah", in: Bahget Korany (ed.), The Changing Middle East: A New Look at Regional Dynamics, (Cairo: AUC Press, 2010), pp. 167–172.

نقلاً عن: نفس المصدر اعلاه ، ص ٨٨

[٨] للتفاصيل انظر: ايمان رجب ، نفس المصدر السابق ، ص ٨٩

[9] **Claude Buderlin, Andrew Clapham, Keith Kraus and Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou," Transnational and Non-State Actors: Issues and Challenges-Concept Note" March 2007,Program on Humanitarian Policy and Conflict Research Harvard University, and Graduate Institute of International Studies (Geneva), and the Rad Cliffe Institute for advanced Study at Harvard University,pp 1-3**

نقلا عن:ايمان رجب ، نفس المصدر اعلاه ، ص ٨٩

[١٠] نفس المصدر اعلاه ، ص ٩١

[١١] من الجدير بالذكر ان المؤتمر العربي التركي الثاني للعلوم الاجتماعية قد عقد في القاهرة في الفترة ١٧-٢٠١٢/٣/١٩ تحت عنوان : " الفواعل من غير الدول والتحولات الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الاوسط" وتطرق الى دور الفاعلين من غير الدول وهل ان دورهم هو دور مكمل ام بديل؟

انظر:راندا موسى ،المؤتمر العربي التركي الثاني للعلوم الاجتماعية،مجلة"السياسة الدولية "،العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١ ، ص ١٧٥.

[١٢] المحرر ، محاولة لمعرفة " غير المعروف" ، في : اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٥ ، يوليو ٢٠١١) ، ص ص ٣-٥ (الاشارة هنا الى ص ٣)

[١٣] حول العولمة انظر: فرانك جي. لتشنر و جون بولي (تحرير) ، العولمة : الطوفان أم الانقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية ، ترجمة : فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة و مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، اذار/مارس ٢٠٠٤(على الاخص الصفحات من٣٤٥ الى٤٢٢)

[١٤] المحرر، المصدر السابق ، ص ٣

[١٥] نفس المصدر اعلاه ، ص ٤

[١٦] على سبيل المثال:

JushuanCooper Ramo, The Age of Unthinkable, (N.Y.: Little. Brown and Company,2009)

[١٧] المحرر ، المصدر السابق ، ص ٤

[١٨] نفس المصدر اعلاه ، ص ٥

[١٩] من المناسب هنا ان نشير الى ان عالم السياسة الشهير (هارولد لاسويل **Lassweel**) يؤكد ان مهمة السياسة هي ليست القدرة على حل المشكلة أو المشاكل بل ان مهمتها هي توفر القدرة لديها لكي تستطيع ان تتنبأ بما سوف تحدث من المشاكل في المستقبل وتعمل على تلافي حدوثها أي يجب أن تتوفر لديها القدرة على التنبوء

انظر:**Harold Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How,1936**

[٢٠] ايمان أحمد رجب ، " الاقتراب من حالة عدم اليقين" ، دراسة في : اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية (ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٥ ، يوليو ٢٠١١) ، ص ص ٦ – ٢١(الاشارة هنا الى ص ١١)

[٢١] حول نظرية السلام الديمقراطي انظر: د.أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ،السليمانية ، ٢٠٠٧، ص ص ٢٩٧ – ٣٠٢

[٢٢] رجب ، المصدر السابق ، ص ٧

[٢٣] نفس المصدر أعلاه ، ص ٨

[٢٤] نفس المصدر اعلاه ، ص ١١

[٢٥] د.منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، الجزء الاول ،الناشر العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ، توزيع المكتبة القانونية بغداد، بغداد، ط٢، ٢٠٠٧ ،ص ٢٥١

[٢٦] ولكن الى جانب هذه السلطة الاتحادية توجد في كل ولاية أومقاطعة تتكون منها الدولة الفيدرالية ، سلطة محلية تدير شؤون الولاية المحلية وفق دستورها المحلي المستمد اسسه من روحية الدستور الفيدرالي وبشكل لاتبيح بأي تناقض أو خلاف معه.

[٢٧] روبرت بوي و كارل فردريك (تحرير) ، دراسات في الدولة الاتحادية ، ترجمة وليد الخالدي و برهان دجاني،الدار الشرقية للطباعة والنشر ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بيروت – نيويورك ، ١٩٦٦ ، ص ٤١٣

[٢٨] تنص المادة ٣٢ من القانون الاساسي الالماني لعام ١٩٤٩ على مايأتي: "العلاقات الخارجية

(١) تناط رعاية العلاقات مع الدول الاجنبية الخارجية بالاتحاد.

(٢) قبل عقد أي اتفاقية من شأنها أن تمس ، بشكل خاص ، الظروف القائمة في احدى الولايات الاتحادية ، لابد من الاصغاء الى وجهة نظر تلك الولاية في الوقت المناسب.

(٣) ضمن الحدود التي تكون الولايات الاتحادية مسؤولة عن سن القوانين فيها ، يمكن للولايات ، بموافقة الحكومة الاتحادية ، ان تقوم بعقد اتفاقيات مع دول اجنبية خارجية."

القانون الاساسي لجمهورية ألمانيا الفيدرالية ، مؤسسة فردريك ايبرت ، برلين ، تموز ٢٠٠٢، ص ٣١، وجاء في المواد (٥٤)و(٥٥)و(٥٦) الدستور السويسري لعام ٢٠٠٠ مايأتي: " الفصل الثاني : الاختصاصات القسم الاول : العلاقات الخارجية المادة ٥٤ – الشؤون الخارجية

(١) يختص الاتحاد بالشؤون الخارجية.

(٢) يعمل الاتحاد على صيانة استقلال سويسرا وتوفير رفاهيتها. كما يساهم خاصة في مساعدة الشعوب المحتاجة وفي مكافحة الفقر. ويعمل على احترام حقوق الانسان وتدعيم الديمقراطية وتوفير التعايش السلمي بين الشعوب والحفاظ على الموارد الطبيعية.

(٣) يحترم الاتحاد اختصاصات المقاطعات و يحافظ على مصالحها.

المادة ٥٥– مساهمة المقاطعات في القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية

(١) تشترك المقاطعات في بلورة القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية التي تمس اختصاصاتها أو مصالحها الحيوية.

(٢) يقوم الاتحاد باخطار المقاطعات في الوقت المناسب وبالتفصيل وبأخذ رأيها.

(٣) تزداد أهمية مشاركة المقاطعات في اتخاذ القرار اذا ماكان الامر يتعلق باختصاصاتها. ويمكن في هذه الحالة اشراك المقاطعات في المفاضات الدولية بطريقة مناسبة.

المادة ٥٦– العلاقة بين المقاطعات والدول الاخرى

(١) يجوز للمقاطعات ابرام معاهدات مع الدول الاخرى في مجالات اختصاصاتها.

(٢) لا يجوز ان تتعارض هذه المعاهدات مع حقوق ومصالح الاتحاد أو مع حقوق المقاطعات الاخرى. وتلتزم المقاطعات باخطار الاتحاد بمثل هذه المعاهدات بل ابرامها.

(٣) يجوز للمقاطعات التعامل مباشرة مع الجهات الاجنبية التي في مستواها. وفي الحالات الاخرى يكون تعامل المقاطعات عن طريق الاتحاد.

دستور الاتحاد السويسري (بتأريخ ١٩٩٩/٤/١٨ المعمول به منذ ٢٠٠٠/١/١) ، ترجمة:د. محمود الجندي و د.سامي الديب.

[٢٩] نفس المصدر اعلاه ونفس الصفحة

[٣٠] الجبهة الكردستانية : هي مجموعة الاحزاب السياسية الكردية التي قادت الانتفاضة في اذار ١٩٩١ في المنطقة الكردية وقامت بادارتها كسلطة الامر الواقع de facto

[٣١] جاء في المادة ٣ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية مايأتي: " ان هذا القانون يعد القانون الاعلى للبلاد ويكون ملزما في أنحاء العراق كافة وبدون استثناء..."

[٣٢] نصت المادة ٥٣ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤على مايأتي:

" أ) يعترف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ اذار ٢٠٠٣ الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى.ان مصطلح "حكومة اقليم كردستان" الواردة في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني ومجلس وزراء كردستان والسلطة القضائية الاقليمية في اقليم كردستان" ويلاحظ ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية(المادة ٤) قد أكد على نظام الحكم في العراق هو جمهوري اتحادي(فيدرالي) وان تقاسم السلطات يجري بين الحكومة الاتحادية الحكومات الاقليمية ، وكذلك جاء في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ (المادة ١١٦) على ان النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية .ان هذا يدل على ان المصطلح الذي استخدم في العراق للدلالة على الولاية او المقاطعة الفيدرالية هو مصطلح الاقليم

[٣٣] نصت المادة ١١٧ من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ على مايأتي: أولا: يقرهذا الدستور ، عند نفاذه ،اقليم كردستان، وسلطاته القائمة ، اقليما اتحاديا"

[٣٤] تنص المادة (١) من دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ على مايأتي:" جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ، ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم فيها نيابي (برلماني) ديمقراطي ، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"

[٣٥] تنص الفقرة (اولا) من المادة (١١٠) من دستور العراق ٢٠٠٥ على مايأتي: المادة ١١٠: تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية: أولا: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي ، والتفاوض بشأت المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

[٣٦] يأمل العراق ان قرار مجلس الامن المرقم ٢١٠٧ في ٢٧ حزيران ٢٠١٣ والقاضي باخراج العراق من احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وانتقاله الى الفصل السادس ، ان يتمكن من الانطلاق نحو انتقالة نوعية في علاقاته مع الدول الاخرى. جريدة الصباح ، العدد ٢٨٥٧ في ٢٩ حزيران ٢٠١٣

[٣٧] نقلا عن :د.معمر مهدي صالح الكبيسي ، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية: دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ط ١، ٢٠١٠، ص ٢٤٨

[٣٨] ماعدا ماجاء في الفقرة (رابعا) من المادة(١٢١) التص على وجود ممثليات للاقاليم والمحافظات في السفارات العراقية لاجل رعاية مصالحها الاقتصادية والتنموية والثقافية" رابعا: *تؤسس مكاتب للاقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية ، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية"*

[٣٩] حول اكتساب الشخصية الدولية يكتب البروفيسور الدكتور محمد المجذوب مايأتي: " الشخص الدولي يتمتع بالشخصية الدولية.وهذه الشخصية تتحدد ، بصفة عامة، بأمرين: بالقدرة على الافصاح عن ارادة ذاتية خاصة في ميزان العلاقات الدولية ، وبالقدرة على ممارسة بعض الاختصاصات الدولية وفقا لاحكام القانون الدولي العام . والدولة هي الشخص الرئيسي في القانون الدولي العام ، وهي أوسع الاشخاص الدوليين اختصاصا. وهذا القانون وجد في الاصل من أجل الدول. وعلى الرغم من نجاح فكرة التنظيم الدولي ، في الوقت الراهن ، فالدولة مازالت تعتبر أحسن تنظيم سياسي في المجتمع الدولي."الدكتور محمد المجذوب ، القانون الدولي العام ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٩البروفيسور بيار– ماري دوبوي يكتب حول الشخصية الدولية مايأتي:" ... من بين مختلف نماذج أشخاص القانون الدولي، ...، مازالت الدولة نحتل دوما مكانة مميّزة ، لانها الشخص الوحيد الذي يملك السيادة ، أي كامل الاختصاصات القابلة لان تسند الى شخص قانون دولي....ويعود هذا الوضع المميّز للدولة الى واقع أن السيادة وقف عليها.فالدولة والسيادة غير فابلتين للانفصال عن بعض." ، ويضيف أن "الشخصية الدولية للدولة تعني أمرين: الاول أن لها جسما ، متميزا عن كلّ العناصر المكونة له ،وبشكل أخص عن الاجهزة المختلفة التي تتوزع بينها ممارسة السلطات العامة. والثاني أن مثل هذا الشخص المعنوي مزود بأهلية قانونية ، أسندت له قواعد النظام القانوني الدولي القابلية لممارسة الحقوق ، وتحمّل الالتزامات." بيار– ماري دوبوي ،القانون الدولي العام ، ترجمة: د.محمد عرب صاصيلا و د.سليم حداد، مجد:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٤١و ص ٧٤

[٤٠] قارمان ممند فرج ، التكييف القانوني للعلاقات الخارجية لاقليم كوردستان – العراق : دراسة تحليلية ، مركز ابحاث القانون المقارن سلسلة رقم ١٨ ، اربيل ، ٢٠١٠، ص ص ١٠٨–١٠٩

[٤١] نصت المادة (١٨) من النظام اعلاه مايأتي:" المادة الثامنة عشرة: دائرة العلاقات الخارجية: يرأسها موظف بدرجة خاصة حاصل على شهادة جامعية أولية في مجال الاختصاص ويرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء ونائبه ويتولى الامور المتعلقة بالعلاقات الخارجية"

[٤٢] وفق الامر اعلاه فان الدائرة المذكورة تقوم بانجاز المهمات الاتية:

١. تعزيز مكانة حكومة الاقليم في العالم الخارجي في المجالات الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية والاقتصادية والتنموية وذلك بالتنسيق مع وزارة خارجية العراق الاتحادي.
٢. الاشراف على مكاتب حكومة الاقليم في البلدان الخارجية والسعي الى تعزيز علاقات الاقليم مع تلك الدول وبالتنسيق مع وزارة خارجية العراق الاتحادي.
٣. تنظيم عمل ممثليات الدول الاجنبية في اقليم كوردستان والسعي الى تنمية العلاقات الثنائية بالتنسيق مع وزارة خارجية العراق الاتحادي.
٤. الاشراف على زيارات الوفود الاجنبية الى الاقليم وتأمين مستلزمات اقامتهم وتنظيم برامج وجدول أعمالهم بالتنسيق مع الجهات المعنية في الاقليم والحكومة الاتحادية.
٥. تصديق الوثائق ووكالات مقيمي ومواطني الاقليم في الخارج.
٦. ضمان ايصال رسالة حكومة الاقليم الى العالم الخارجي.

٧. التنسيق مع وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الاقليم.
٨. التعاون والتنسيق مع الشركات الدولية الاجنبية والمستثمرين الاجانب من أجل تشجيع النشاط الاقتصادي والاستثمار في الاقليم .
٩. تنظيم علاقة حكومة الاقليم مع وزارة الخارجية الاتحادية لضمان مشاركة الاقليم في المحافل الدولية.

[٤٣] قرار ٦٨٨ لسنة ١٩٩١ متاح على موقع الامم المتحدة: www.un.org

[٤٤] " ولكن تعاملت الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية مع حكومة الامر الواقع في اقليم كوردستان العراق، فأجرت معها اتصالات،حيث قامت وفود تلك الدول بزيارات خاصة على مستوى رفيع الى الاقليم.وبذلك استطاعت حكومة الامر الواقع اجراء اتصالات لابأس بها مع دول العالم والمنظمات الدولية الحكومية ومع المنظمات غير الحكومية..." فرج ، مصدر سابق، ص ٨٩

[٤٥] يعلق د.هانز كريستوف فون سبونيك(منسق الشؤون الانسانية للامم المتحدة في العراق من ١٩٩٨ الى استقالته في شباط ٢٠٠٠)على هذا القرار بقوله:"لم يسبق للامم المتحدة قط أن أخذت على عاتقها برنامجا انسانيا كبيرا ومعقدا ومسيّسا بهذا القدر" د.هانز كريستوف فون سبونيك، تشريح العراق : عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو،ترجمة حسن حسن وعمر الايوبي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط١، تموز ٢٠٠٥، ص ٢٨

[٤٦] نفس المصدر اعلاه ، ص ٤٠

[٤٧] فرج ، مصدر سابق ، ص ٩١

[٤٨] يكتب جاريث ستانسفيلد البروفيسور في جامعة اسيكس البريطانية مايأتي: " بحلول عام ٢٠٠٣ حققت المنطقة الكردية درجة من "شبه الديمومة" في اذهان العديد من العواصم الاقليمية (ربما حتى في انقرة) واخذت قوى دولية تنظر الى المنطقة نظرة مماثلة بصورة متزايدة لنظرة هذه الدول الاقليمية. بل ان وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية اتخذت خطوة لا سابق لها بتوجيه نصيحة منفصلة عن السفر الى كردستان واخرى بشان السفر الى العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واذا لم يكن هذا اعترافا رسميا ، فانه يبين بوضوح أن كردستان تعامل معاملة مختلفة تماما عن بقية العراق" جاريث ستانسفيلد ، " التوصل الى توازن خطر: السياسة الكردية في عراق مابعد صدام"، دراسة منشورة في: فالح عبدالجبار وهشام داود (محررا الكتاب) ، الاثنية والدولة: الاكراد في العراق وايران وتركيا، ترجمة: عبدالاله النعيمي ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد–بيروت، ط ١ ،٢٠٠٦، ص ص ٤٢١–٤٥١(الاشارة هنا الى ص ٤٣٢)

[٤٩] وفي اثناء زيارته صرح وزير الخارجية البريطاني بانه " يحتم الواجب عليّ عندما ارجع الى بريطانيا ان اتكلم مع رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال حول الوضع الامني والاستقرار والفرص الاستثمارية في اقليم كوردستان " نفس المصدر اعلاه،ص ٩٦

[٥٠] وهي المنظمة التي اسستها (دانيال ميتران) زوجة الرئيس الفرنسي(فرانسوا ميتران)

[٥١] وبهذه المناسبة خاطب الرئيس (ميتران) الزعيمان بالقول: " أنتم أمة حية وبلغوا شعبكم على لساني أن لكم أصدقاء كثيرين وفي مقدمتهم الشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية" فرج،مصدر سابق ، ص ٩١

[٥٢] كان للوزير (كوشنير) معرفة قديمة بكوردستان حيث زارها في اوقات عصيبة من خلال منظمة اطباء العالم منذ ١٩٧٤التي قدمت خدمات طبية للمواطنين الكورد ووقف موقفا مهما مساندا للشعب الكوردي اثناء الهجرة المليونية عقب انتفاضة ١٩٩١ وداعما لاصدار القرار التاريخي ٦٨٨، وفي اثناء افتتاح القنصلية الفرنسية صرح (كويشنير)

بمايأتي:"انتم الكورد سيكون لكم دور كبير في بناء العراق الجديد ، وفرنسا ترغب في المشاركة في اعادة اعمار العراق وتحقيق المصالحة"فرج ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩وكذلك ص ١٤٥ و١٤٧

[٥٣] ان هذه الفقرة شملت المسائل الاتية:

- ان حكومة إقليم كوردستان وبناءا على السياسة التي وضعتها لتشجيع الاستثمار الاجنبي والمشاريع التجارية وتقديم التسهيلات التجارية لأعضاء المجتمع الدولي، تحاول إتاحة الفرص من أجل إشراك الشركات الفرنسية في المجالات التنموية وإعادة إعمار إقليم كوردستان كقاعدة لنشاطاتها لتشمل عموم العراق
- ان حكومة جمهورية فرنسا من خلال إيلائها الاهتمام والتزامها بتحقيق الاستقرار والرفاهية في العراق ومعه إقليم كوردستان أيضا، فإنها تحاول دعم وتشجيع المشاركة التجارية لفرنسا في إقليم كوردستان، كما تسعى لإظهار فرق رسمي بين إقليم كوردستان وباقي مناطق العراق الاخرى من حيث الاستقرار والأمان .
- الأخذ بنظر الاعتبار التجربة الغنية واتباع أفضل مناهج العمل والقدرة التقنية في المجال الزراعي، لذا فإن جمهورية فرنسا وكذلك الشركات الفرنسية مدعوتان لإيجاد المجالات المتاحة بغية المشاركة والعمل المشترك في المشاريع الحالية والمستقبلية في المجالات الواردة أدناه على سبيل المثال لاالحصر

أ. استثمار القطاع الخاص في مجال نظام نقل الغذاء وتكنولوجيا الإرواء وبرادات التخزين وتربية المواشي وزراعة الحبوب .

ب. تدريب عمال وأصحاب الحقول .

ج. تقييم مؤسسات التدريب والتأهيل الزراعي .

د. تدريب الخبراء والمستشارين المتقدمين في مجال الزراعة .

هـ. المشاركة في المناهج الجامعية في مجالي التربية والبحوث الزراعية .

- بما ان إقليم كوردستان مستمر في أعمال التطوير والبحث عن مصادر النفط والغاز، لذا ان جمهورية فرنسا والشركات الفرنسية المتخصصة في مجال الطاقة مدعوتان للنظر في إمكانية المشاركة في المشاريع الحالية والمستقبلية في المجالات المذكورة أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. وضع مصفى على مقربة من الزاب الكبير .

ب. توسيع مصافي النفط .

ج. تأسيس كلية أو جامعة رفيعة المستوى في أربيل بمشاركة من القطاعين العام والخاص لغرض الدراسة في مجالات النفط والغاز والجيولوجيا .

- إن الطرفين الموقعين على هذه المذكرة، قد رضيا طواعية بإعادة إلاعمار وإحداث تطوير أكثر في إقليم كوردستان وعموم العراق، وان جمهورية فرنسا والشركات الفرنسية مدعوتان للنظر في إمكانية المشاركة في المشاريع الحالية والمستقبلية في المجالات أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. وضع الخطط وتنفيذ برامج تخص خطوط سكك الحديد في أربيل ودهوك والسليمانية والمناطق التابعة للمدن هذه .

ب. بناء محطات للحافلات وسيارات الاجرة في أربيل والسليمانية ودهوك وكذلك بناء محطات للحافلات في هذه المدن.

ج. استيراد حافلات نموذجية وحديثة عن طريق القطاعين العام والخاص بشكل ينسجم مع المعايير الدولية وشروط السلامة والأمان وتجنب التلوث البيئي .

- ان الطرفين وشعورا منهما بأهمية مصادر المياه لإقليم كوردستان وعموم العراق، لذا فإنهما تحاولان إيجاد مشاريع خاصة برفع مستوى التأثير النوعي لمصادر المياه والأخذ بأساليب المعالجة في المجالات المذكورة أدناه على سبيل المثال لاالحصر

أ. تأسيس أو تحديث مؤسسات معالجة المياه .

ب. تعريف تقنيات الارواء وتعليم المهنيين في هذا المجال .

ج. تدريب الخبراء في مجال الادارة التقنية للمياه وكذلك رفع مستوى الوعي العام حول حماية المياه وعدم هدرها .

د. ادارة مصادر المياه بشكل تكاملي .

- الأخذ بنظر الاعتبار الشهرة العالمية التي يتمتع بها النظام الصحي والمنهاج الطبي لجمهورية فرنسا والشركات الطبية وشركات الأدوية الفرنسية، لذا فإن جمهورية فرنسا والشركات الفرنسية مدعوتان للنظر حول إمكانية المشاركة في المشاريع الحالية والمستقبلية في المجالات التالية على سبيل المثال لاالحصر :

أ. التدريب وتنمية الطاقات .

ب. بناء المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية الحديثة .

ج. توفير أو بيع الأجهزة والمستلزمات الطبية الحديثة وضمان تدريبات خاصة للمهنيين .

د. تعليم وفتح دورات لتدريب وتأهيل الموهوبين من طلبة الكليات الطبية، وكذلك دعم الخبراء الفرنسيين في جامعات ومستوصفات إقليم كوردستان .

هـ. عمل شركات الأدوية الفرنسية في إقليم كوردستان وتأسيس مركز لانتاج الادوية في إقليم كوردستان .

- إن الطرفين الموقعين يسعيان للبحث عن امكانية ضمان الفائدة للطرفين في مجالي تكنولوجيا وخدمات الطيران، مع الأخذ بنظر الاعتبار وجود مطارين دوليين في إقليم كوردستان وفتح المطار الدولي الجديد في أربيل وكذلك خبرة جمهورية فرنسا والشركات الفرنسية في مجال الطيران المدني وفي المجال الهندسي والخدمات المتعلقة بهذا الخصوص، مع مراعاة إيلاء أهمية خاصة بالطيران الفرنسي والتكنولوجيا والشركات الخدمية في هذا المجال، لذا ان جمهورية فرنسا والشركات الفرنسية مدعوتان للنظرحول إمكانية المشاركة في المشاريع الحالية والمستقبلية لتشمل المجالات المذكورة أدناه مثالا لاالحصر :

أ. شحن الحمولات وتسيير رحلات تجارية الى إقليم كوردستان العراق .

ب. التدريب و فتح دورات لتحديث المعلومات الخاصة بإدارة الطائرة وتكنولوجيا الطيران وكيفية تسيير الملاحة الجوية وإدارة المطارات سلامة الرحلات الجوية .

[٥٤] ان هذه الفقرة تناولت المواضيع الاتية :

- ان الطرفين الموقعين يحاولان البحث عن آلية لمشاركة فرنسية أكبر من أجل رفع المستوى النوعي للدراسات العليا في إقليم كوردستان كما هو مذكور في المجالات التالية على سبيل المثال لاالحصر :

أ. ابداء الدعم التقني والاكاديمي للجامعات والمعاهد في مجالات تخصصية مختلفة (الزراعية، التجارية، التكنولوجية، الآثار، العلوم الاجتماعية واللغة الفرنسية و....الخ)، وهذه الانواع من الدعم تضم التبادل المعلوماتي والخبرات والتخطيط في مجالي الدراسة وتنمية الطاقات بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي لحكومة إقليم كوردستان .

ب. تشجيع مشاركة الجامعات الفرنسية من حيث التربية والتعليم وتأهيل الكوادر المهنية الشابة لحكومة إقليم كوردستان في القطاعين العام والخاص .

ج. التنفيذ الكامل للبرنامج الحالي المتعلق بالزمالات الدراسية التي يتم صرف نفقاتها بصورة مشتركة، حيث تم الامضاء عليها لصالح الطلبة في إقليم كوردستان الذين يرغبون الدراسة في المجالات التخصصية بفرنسا، وكذلك فتح دورات تدريبية قصيرة الأجل من قبل جمع من البروفيسور والباحثين الفرنسيين في جامعات ومعاهد إقليم كوردستان .

د. مصادقة حكومة جمهورية فرنسا على شهادات خريجي هذه الدورات التدريبية من طلبة جامعات ومعاهد إقليم كوردستان .

- ان الطرفين الموقعين يسعيان لإيجاد آليات من أجل مشاركة فرنسية أكبر من حيث رفع المستوى الكيفي للعملية التربوية بمرحلتيها الابتدائية والمتوسطة في إقليم كوردستان في المجالات أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. التدريب من أجل بناء وتنمية الطاقات لدى المعلمين والمدراء والكوادر الاخرى داخل المدرسة وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية لحكومة إقليم كوردستان .

ب. أبداء دعم طويل الأمد للغة الفرنسية في إقليم كوردستان من قبل الطرفين الموقعين، والتي تتم ادارتها من قبل المدارس الفرنسية.

ج. المشاركة وتبادل الدروس التعليمية والمناهج الجيدة من أجل رفع مستوى الكفاءة والتأثير التربوي العام .

- ان الطرفين الموقعين يسعيان للبحث عن امكانية التبادل الثقافي والتنسيق معا، مع الأخذ بنظر الاعتبار الثراء والطبيعة المتنوعة الذي تتصف به الثقافتان في المجالات أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. عقد ندوات والقاء محاضرات في فرنسا وإقليم كوردستان من أجل رفع مستوى التوعية الثنائية حيال ثقافة وتأريخ الشعبين .

ب. تبادل الخبراء في المجال الثقافي، وعلى الأغلب خبراء الثقافة الكوردية للمؤسسات الثقافية الفرنسية والخبراء الفرنسيين لتطوير المعاهد الكوردية في المجالين التربوي والتدريبي من أجل ضمان التبادل الدائم للمعلومات .

- ان الحكومة الفرنسية تسعى بجدية من أجل إتاحة الدعم المضمون والمحقق وكذلك مساندة مؤسسات حكومة الإقليم في مجالات الآثار وترميم الاماكن الأثرية القديمة، كالمذكورة أدناه مثالا لاالحصر :

أ. تأسيس مراكز للبحوث، التي سبق وأن تم الاعلان عنها والمتعلقة بعلم الآثار والعلوم الانسانية والاجتماعية في قلعة أربيل، وذلك بالمشاركة والتنسيق مع الحكومة الفرنسية والحكومة العراقية وبدعم من حكومة إقليم كوردستان، وان الطرفين الموقعين يحاولان لهذا الغرض صيانة وترميم منزلين داخل القلعة .

ب. برنامج الزمالات، بدعم مشترك من حكومة إقليم كوردستان والحكومة الفرنسية لتأهيل المهنيين والطلبة في إقليم كوردستان وتدريبهم وفق أفضل المناهج وأشكال التكنولوجيا الحديثة لعمليات البحث والتنقيب عن الآثار ونشاطات تتعلق بعلم الآثار .

ج. دعم الحكومة الفرنسية لأقسام علم الآثار في جامعات إقليم كوردستان عن طريق إلقاء سلسلة من المحاضرات وتبادل الخبراء المختصين في هذا المجال .

د. تقديم المعونات المشتركة والقيام بانشطة مشتركة بخصوص المواقع الأثرية سواء في قلعة اربيل أو التنقيبات في أماكن اخرى في عموم مناطق كوردستان .

- ان الطرفين الموقعين يسعيان للبحث عن الأساليب التي تؤدي الى ضمان أكثر من حيث حماية حقوق الانسان، وعلى وجه الخصوص حقوق المرأة والطفل بالاضافة الى تشجيع المساواة بين الجنسين وخاصة بالنسبة الى المحاولات الرامية لرفع مستوى الوعي حيال المسائل المتعلقة بحقوق الانسان، وفي المجالات المذكورة أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. قيام الحكومة الفرنسية بتهيئة وإعداد المحاضرات التعليمية من أفضل المناهج في مجال حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في أماكن العمل والأماكن العامة .

ب. تهيئة وتوفير المحاضرات التعليمية من أفضل المناهج بخصوص العنف ضد المرأة وسيادة القانون والقواعد المتعلقة بحماية المرأة .

ج. قيام المهنيين الفرنسيين بتحليل النواقص والآليات لغرض التسهيل، بغية حماية حقوق الانسان بشكل أفضل وتشجيع تكافؤ الفرص .

د. تقديم الدعم والمعونة من قبل الحكومة الفرنسية للحملات الرسمية التي تقوم بها حكومة إقليم كوردستان لرفع مستوى الوعي بخصوص حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل .

- تسعى حكومة جمهورية فرنسا لإيجاد آليات تؤدي بصورة أفضل الى بناء مؤسساتٍ مسؤولة و حرةٍ ومؤثرة للاعلام المقروء والمرئي والمسموع في إقليم كوردستان، كما مبين أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. فتح دورات تدريبية وتأهيلية وتوفير المستلزمات من قبل المؤسسات الاعلامية الفرنسية وبدعم من الحكومة الفرنسية وحكومة إقليم كوردستان، من أجل رفع المستوى المهني لجميع جوانب رصد الاخبار ونشرها .

ب. قيام المؤسسات الاعلامية الفرنسية بإبداء الدعم للمؤسسات الاعلامية في إقليم كوردستان عن طريق توجيه الدعوة للاطلاع عن كثب حول كيفية تحرير الصحف واعداد البرامج الاذاعية والتلفزيونية في فرنسا .

[٥٥] تناولت هذه الفقرة مايأتي:

- تسعى حكومة جمهورية فرنسا وبالتنسيق مع حكومة إقليم كوردستان لوضع آليات تؤدي الى تخصيص برامج متعددة في مجال التعاون مثل إعانة مجال معين وبرامج لتنمية الكفاءات والقدرات، الى جانب التدريب والتأهيل وبرامج اخرى تسهل وتقود الى إيجاد المهارات وتنشئة الأداء المؤثر لحكومة الإقليم .
- ان الحكومة الفرنسية تسعى من أجل إيجاد الفرصة لدعم ومساعدة وزارتي المالية والاقتصاد والتخطيط لحكومة إقليم كوردستان لتشخيص المجالات الأكثر ضرورية لتحسين أدائها من خلال فتح دورات تدريبية وتأهيلية داخل الإقليم لمسؤولي حكومة الإقليم المعنيين في المجالات أدناه على سبيل المثال لاالحصر :

أ. دعم الحكومة الفرنسية لوزارتي التخطيط والمالية والاقتصاد لحكومة إقليم كوردستان من حيث تشخيص المجالات التي هي بحاجة الى دعم وتحسين المهارات فيها بالتنسيق مع الوزارات المعنية .

ب. فتح دورات تدريبية لمسؤولي وزارة التخطيط سواء في فرنسا أو في إقليم كوردستان حول مجالات تخص الادارة وعملية اعداد الميزانية وتنفيذ الاحصاء وتنمية المواهب وإيجاد الكفاءات .

ج. إبداء محاولات مشتركة لغرض معاينة الاساليب الأكثر تأثيرا قد تستطيع الحكومة الفرنسية من خلالها مساعدة إقليم كوردستان في مجالات تخص المؤسسات والخبرات .

[٥٦] وجدير بالذكر ان هناك خلاف عميق بين توجه الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الاقليم بشأن استغلال الثروة النفطية في الاقليم حسب ماجاء في المادة ١١٢ الفقرة ثانيا ومن نتائج هذا الخلاف عدم صدور قانون النفط والغاز الاتحادي (ولذلك صدر قانون النفط والغاز في الاقليم ذي الرقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٧) واطلاق توصيفات مختلفة للنشاط النفطي للاقليم وكان اخرها ما أعلنه نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الاتحادي من أن عمليات تصدير النفط من الاقليم اذا لم تدرج كواردات للحكومة المركزية فهي غير قانونية وتعتبر بمثابة " تهريب"كأي بضاعة اخرى تهرب من العراق قناة الشرقية الفضائية، برنامج " طبعة محدودة" مقابلة مع الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة الاتحادي في يوم ١٥ تموز ٢٠١٣ (الساعة العاشرة مساء حسب توقيت بغداد) وللاطلاع على وجهة نظر قانونية مخالفة التي تعطي الحق للاقليم في استثمار الحقول الجديدة انظر:

James Crowford,The Authority of Kurdistan Regional Government over Oil and Gas under the Constitution of Iraq, available at:www.krg.org

[٥٧] صرح السيد حسين الشهرستاني نائب رئيس وزراء العراق لشؤون الطاقة في ٢٠١٠بان احتياطي النفط في العراق يبلغ ١٤٣ مليار برميل (وهذا لايشمل الاحتياطي الموجود في اقليم كوردستان العراق) وبذلك سيكون العراق ثالث دولة في العالم بعد السعودية (٢٦٤مليار برميل) وفنزويلا (٢١١مليار برميل) ، بينما المقدر المؤكد هو ١١٢–١١٥مليار برميل. وفي احصائية شركة بريتش بيتروليومBP يظهر ان احتياطي النفط في العراق بلغ في نهاية ٢٠١٢ مامقداره(١٤٣.١) انظر: wwwbp.com/statisticalreview بالنسبة الى الاقليم فقد صرح وزير الموارد الطبيعية في ١١تموز ٢٠١٣ بأن احتياطي النفط في الاقليم هو ٤٥ مليار برميل ، بينما الاحتياطي النهائي المستشرف للنفط في الاقليم (بحدود سلطة الاقليم المبينة في الدستور العراقي في المادة ١١٧) هو بحدود ٢٥ مليار برميل. راجع:www.middle-east-online.com/iraq/?id=98333

www.iraqieconomistsnet/ar www.ar.wikipedia.org

[٥٨] لايشمل هذا التقدير الاحتياطي المؤكد في المناطق المتنازع عليها والذي اشارت اليها المادة ١٤٠ من الدستور وفي حالة حسم مستقبل هذه المناطق واحتمال احتسابها ضمن الاقليم فانه من المتوقع ان يبلغ الاحتياطي المؤكد ٤٥ مليار

برميل او اكثر. ويذكر ان وزير الموارد الطبيعية في الاقليم صرح ان الاحتياطي المؤكد في الاقليم يبلغ ٤٥ مليار برميل.وأضاف : ان طريقنا الوحيد للبقاء هو التطور الافتصادي فالشعارات عن الديمقراطية لاتكفي . وحسب صحيفة (الكارديان) البريطانية فأن الاقليم أصبح لاعبا كبيرا في سوق مثيرة جيولوجيا وحساسة سياسيا.صحيفة (الكارديان) ، لندن في ٢٠١٣/٦/١٢

[٥٩] اذا افترضنا ان احتياطي الاقليم يبلغ ٢٥ مليار برميل ، فان الاقليم (اذا افترضنا انه وحدة دولية تتمتع بالاستقلالية) سيحتل مرتبة (٩) من بين ١٧ دولة (العراق في المرتبة ٣) لديهم احتياطي نفط مؤكد حسب تقديرات (احصائية النفط) الصادرة عن الحكومة الامريكية راجع:

www.eia.doe.govemeu/cabs/topworldtables1_2.html

أما اذا أخذنا تقديرات وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم والبالغة ٤٥ مليار برميل فان هذا الاحتياطي سيضع الاقليم في المرتبة (٤) حسب صحيفة (الكارديان) أعلاه

[٦٠] ومن بين هذه الشركات العالمية العملاقة: أكسون موبيل الامريكية ، بريتش بتروليوم البريطانية ، توتال الفرنسية ، كازبرم الروسية.

[٦١] نشرة أخبار وكالة (أصوات العراق) بتأريخ ٢٠١٢/٩/٢.

[٦٢] هذا التوجه واضح لدى الماركسيون الذين يرون ان الثقافة هي من عناصر البنية الفوقية التي تتحكم بها البنية التحتية وعليه فان الثقافة لاتلعب دورا مستقلا في العلاقات الدولية د.عبدالمجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار الاقواس للنشر ، تونس ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ١١٦-١١٧

[٦٣] نفس المصدر اعلاه ، ص ص ١١٧ – ١١٨.

[٦٤] نفس المصدر اعلاه ، ص ١١٨.

[٦٥] لحد ١٩٩١ كان للاقليم جامعة واحدة هي (جامعة صلاح الدين) وبعد انسحاب الادارات الحكومية في تشرين الثاني ١٩٩٢ بدات جامعات جديدة تؤسس ومنها جامعة السليمانية (التي اسست اصلا عام ١٩٦٨ والغيت بقرار حكومي عام ١٩٨٢) وجامعة دهوك ثم اتسع هذا التوجه ليصل العدد الى١٢ جامعة حكومية و١٠ جامعة أهلية.

[٦٦] اكد دبلوماسي الماني ان المانيا تنفذ برنامجا تربويا باسم (برنامج التعاون المستقبلي) لانشاء مدارس باللغة الالمانية واقامة مركز ثقافي الماني لاجل التعرف على والتواصل مع الثقافة الالمانية فرج ، مصدر سابق ، ص ١٤٦.

[٦٧] وكان هناك ممثل للثورة الكوردية في القاهرة اضافة الى القسم الكوردي في اذاعة القاهرة.

[٦٨] على سبيل المثال بدأ الاتحاد السوفيتي بالاهتمام بالثورة الكوردية على اثر تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٦٣ بعد الاطاحة بحكم الزعيم عبدالكريم قاسم واستلام حزب البعث للسلطة حيث دعم طلب منغوليا في تموز ١٩٦٣ للامم المتحدة بمناقشة القضية الكوردية في العراق نظرا لاستمرار الحرب ضدهم في حزيران ١٩٦٣. للتفاصيل انظر: مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج ٣ : ١٩٦١ – ١٩٧٥ ،مطبعة وزارة التربية ، اربيل ، ٢٠٠٢، ص ٣٧٤.

[٦٩] للتفاصيل حول هذه العلاقات انظر: البارزاني ، نفس المصدر اعلاه ، ص ص ٣٦٢ – ٣٨٢.

[٧٠] استنادا الى القرار ٦٨٨ وصلت امدادات والمساعدات الانسانية الامريكية تصل الى الاقليم وقد خصص الكونكرس الامريكي مبلغ ٤٣ مليون دولار لهذا الغرض فرج ، المصدر السابق ، ص ٩٠

[٧١] جريدة الشرق الاوسط في ٢٠١٣/٣/١٩

[٧٢] من الامثلة على هذه الحالة: زيارة الرئيس مسعود البارزاني الى روسيا الاتحادية في اذار ٢٠١٣وزيارته الى فرنسا في حزيران ٢٠١٣ ؛ زيارة مفوضة الشؤون الخارجية للاتحاد الاوربي (كاترين اشتون) الى الاقليم في حزيران ٢٠١٣.